العدد (2462)
السنة التاسعة -الاثنين
(23) نيسان 2012

السياحة الدينية.. ثروة يبدّدها الإهمال الحكومي

☐ بغداد / احمد عبد ربه

يرى خبراء إمكانية الاعتماد على السياحة الدينية في البلاد وجعلها من أهم الموارد الاقتصادية المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تقليل الاعتماد الكلي على النفط الذي يشكل في الوقت الحاضر أكثر من ٩٠٪ من الموازنة العامة للدولة.

ويبرهن آخرون على إمكانية استدامة تأثيرات هذا القطاع الايجابية في مصادر دخل الاقتصاد العراقي .

لكن لا يوجد اهتمام حقيقي من قبل القطاع العام بالسياحة الدينية حيث ان القطاع الخاص سيد الموقف فالمعرقلات المستمرة التي تقف حاجزاً أمام نموه وتطوره هي الإجراءات الروتينية التي تتبعها الحكومة بين الحين والآخر.

ويقول الخبير السياحي مجيد العزاوي لـ (المدى) ان وزارة السياحة والآثار تعتمد خطة جديدة في ما يتعلق بموضوع السياحة، مبيناً انها تفتقر الى موضوع الطلب، فضلاً عن المعايير الاقتصادية المعمول بها في معظم الدول التي تعتمد على السياحة .

ويفتقر البلد إلى أبسط البني التحتية لقطاع السياحة الدينية فتبرز ظاهرة الإهمال المتعمد و تضيق الخناق على المستثمرين من خلال البيروقراطية الحكومية كإجازات البناء وغيرها.

ويبين المتخصص في الإعلام السياحي عبد الزهرة الطالقاني ان الحل للنهوض بالسياحة الدينية يكمن في إعطاء الضوء الأخضر للقطاع الخاص بأخذ دوره الرائد مع ضرورة المراقبة الحكومية على مستوى الانجازات الاقتصادية المتحققة .

ويقول الطالقاني لـ (المدى) ان إستراتيجية السياحة الدينية التي تعتمدها الوزارة تعطي للقطاع الخاص الصدارة بقيادة هذا المرفق الحيوي، مبيناً ان الحكومة لا يمكن ان تتجه الى ادارة الفنادق والمطاعم، مضيفاً ان ذلك لا يعني غياب الدعم الحكومي.

ويشير الطالقاني الى ان ادارة المزارات موكلة الى الوقفين الشيعي والسني فضلاً عن المسيحي والذي يتولى ادارة الكنائس .

وتحتضن ارض بلاد الرافدين الكثير من المراقد الدينية لأنبياء وأئمة وأولياء صالحين حيث يؤمها سنوياً عشرات الآلاف من الزائرين غير العراقيين من شتى أنحاء العالم . وتعد بغداد والنجف الاشرف وكربلاء وسامراء من اهم المدن التي يقصدها السياح العراقيون والأجانب.

ويدعو الخبير الاقتصادي محسن جبار الى ضرورة توفر الخدمات للسياح عن طريق تعبيد الطرق وبناء مدن عصرية تليق بسمعة البلد .

ويقول جبار لـ (المدى) "يجب الاهتمام بالبنى التحتية التي يتعذر على مستثمري القطاع الخاص تأهيلها كالشوارع والأسواق" ويضيف ان" ترميم وتطوير وبناء بعض المزارات وتوفير الخدمات الاخرى كالنقل الجوي من شأنها ان تنهض بواقع السياحة"،موضحا" اهمية تهيئة المناخات المناسبة للمستثمرين و تسهيل الاجراءات الحكومية للوافدين" .

ويذهب اقتصاديون الى ان السياحة الدينية تعمل على ادخال العملة الصعبة للبلاد كون الدولار يشهد في الوقت الحاضر تهريبا الى بعض دول الجوار التي تعاني مشاكل سياسية،فضلاً عن تشغيل اليد العاملة ما يقلل من معدلات البطالة بالبلد، بالإضافة الى الرسوم المالية التي تُجبى من السائحين الوافدين إلى البلاد.

مشيرين إلى أن انتعاشها يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في المدن التي يمر من خلالها السياح وكذلك على المستوى المعيشي للمواطنين بشكل عام.

اقتصاديات

■ عباس الغالبي

الفساد والنزاهة

يتصارع هذان المصطلحان في عراق اليوم فيما بينهما إلى حد ينصرف الذهن الى أن المكان الخصب للفساد هو في أرض السواد ،فيما تعد هذه الأرض طاردة للنزاهة في جدلية متصارعة لإثبات قوة احدهما على الآخر.

ولا يمكن لأحد أن ينكر حجم الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية، في وقت تعددت المؤسسات المتصدية لهذا الفساد، لكن حجم الفساد ومستوى نموه في تصاعد مستمر مع وجود هذه المؤسسات الرقابية المتمثلة بلجنة النزاهة النيابية وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودوائر المفتشين العامين فضلا عن مجلس النواب كمؤسسة رقابية عامة من دون الاقتصار على لجنة النزاهة البرلمانية، حيث تتحدث معطيات الواقع عن قضايا فساد بعضها مهولة ومخيفة لم يتعامل معها القانون بجدية، بحيث ترك الفاسدون يسرحون ويمرحون من دون أدنى عقوبة رادعة لهم .وجرت العادة على ان يجري تسوية قضايا الفساد على وفق صفقات سياسية أو أن تستخدم كأوراق ضغط على جهة من قبل أخرى وبالعكس، ولم يتعامل مع هذه القضية أو تلك بمهنية إلا ما ندر الى حد جرى تقويض القانون وتحييد فقراته ، وهذه سابقة خطيرة تعرض لها القضاء العراقي .

ولأن النزاهة نقيض الفساد ، فإن مؤسسات النزاهة تتطلع لإثبات مكانتها وتحجيم قضايا الفساد في ظل طغيان البعد السياسي ، لكنها تعاني شيوع الفساد على حسابها وهذه أزمة المشهد السياسي والاقتصادي معاً ، بعد أخذ البعد السياسي يسور القرار الاقتصادي ويجعله أسيراً له على الرغم من محاولات النزاهة (المؤسسات الرقابية) من تقويض الفساد الذي أخذ ينمو ويترعرع ، بحيث تحدث رئيس هيئة النزاهة السابق المستقيل عنوة رحيم العكيلي في احد المرات ، ان الفاسدين في العراق متفننون ، حيث لم تقدر الجهات التحقيقية الحصول على أوراق ثبوتية تؤكد حالة الفساد على الرغم من وجوده حقاً ، وهذا المسار الخطير يؤكد ان كفة النزاهة تتهاوى امام الفساد كمفهوم وكواقع عملي .

والذي يدمي القلب ان بعض الجهات السياسية تحاول التغطية على الفاسدين وتوفر الحماية اللازمة لهم ، في وقت يفترض ان تعمل مع الجهات الرقابية على فضح الفاسدين وتسهيل مهمة المؤسسات الرقابية والأجهزة القضائية على الردع والمعاقبة على وفق القانون ، لا أن تضع الفاسدين في مناصب سعياً لتحقيق مكاسب مالية لأحزابهم ولهم شخصياً ، وهذه ظاهرة لافتة للنظر حتى وان حاول البعض التغطية عنها الا أنها مفضوحة الى حد اللعنة.

وفي ظل هذا التصارع المقيت بين النزاهة والفساد يبقى الاقتصاد الوطني هو المتضرر الأكبر من الانعكاسات السلبية لحجم الفساد والعراقيل التي يخلقها لمسارات التنمية في العراق .

المباشرة بحفر أول بئر نفطي في حقل غرب القرنة

☐ بغداد /المدى

قالت وزارة النفط أن شركة لوك أويل الروسية ستباشر بحفر أول بئر نفطي بحقل غرب القرنة، يوم الأربعاء المقبل، فيما أكدت انه سيتم إنهاء جميع الأعمال التي تم التعاقد عليها لتطوير الآبار النفطية في هذا الحقل.

وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "شركة لوكا أويل الروسية ستباشر، يوم الأربعاء المقبل، (٢٥ نيسان ٢٠١٢)، العمل بحفر أول بئر نفطي في حقل غرب القرنة المرحلة الثانية في محافظة البصرة". وأضاف جهاد أنه "سيتم وضع حجر الأساس للمعالجة المركزية، وإنهاء جميع الأعمال التي تم التعاقد عليها بين شركة سامسونج الكورية وشركة لوك أويل الروسية".وكانت شركة لوك أويل النفطية الروسية وقعت، في الـ٢٢ آذار ٢٠١٢، عقدا مع شركة سامسونغ الكورية لتطوير الإنتاج في ٦٧ بئرا نفطية في حقل غرب القرنة، فيما أكدت الشركة أن العقد بلغت قيمته مليار دولار وبمدة تنفيذ تصل إلى ٢٩ شهرا.

وأعلنت وزارة النفط، في الثاني من آذار ٢٠١٢، أن العراق وافق على بيع شركة شتات أويل النرويجية حصة الأقلية التي تملكها في حقل نفطي عملاق إلى لوك أويل لتصبح الشركة الروسية بذلك الشريك الأجنبي الوحيد في أحد أكبر مشاريع النفط الجديدة في البلاد.

وقررت شتات أويل بيع حصتها البالغة ١٨,٧٥ ٪ في حقل غرب القرنة ٢ إلى لوك أويل لتصبح حصة الشركة الروسية ٧٥ ٪ وتملك شركة نفط الجنوب الحكومية النسبة الباقية وقدرها ٢٥٪، وبهذا تصبح شتات أويل أول شركة غربية كبيرة تتخلى عن أحد العقود النفطية المربحة التي طرحها العراق في السنوات الأخيرة.

ووقعت وزارة النفط عقداً أولياً، في كانون الأول ٢٠٠٩، لتطوير المرحلة الثانية لحقل غرب القرنة في محافظة البصرة مع شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية ضمن جولة التراخيص الثانية، تدفع بموجبه وزارة النفط دولاراً و١٥ سنتاً للبرميل المنتج الواحد باعتبار أن هذا الحقل مكتشف وغير مطور، وتقدر احتياطاته بنحو ١٢,٩ مليار برميل.

وأعلنت الوزارة في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩، عن بدء التنافس على دورة التراخيص الثانية لعشرة حقول عراقية من أصل ٧٨ حقلاً، وشملت حقول مجنون وغرب القرنة والسيبة في محافظة البصرة، وحقل الحلفاية في محافظة ميسان، وحقل الغراف في ذي قار، وحقل كفل ومرجان في الفرات الأوسط، وحقل شرقي بغداد، وحقلي القيارة ونجمة في نينوى، وحقل بدرة في واسط، والحقول الشرقية في محافظة ديالى.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وعرضها على الشركات العالمية، إلى التوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون الخمس القادمة، وإلى ١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وينتج العراق حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية ما يقارب مليونين و٢٠٠ ألف برميل يومياً معظمها تصدر عن طريق البصرة فيما تصدر الكمية المتبقية عن طريق المنفذ الشمالي.

الكهرباء توقع عقداً مع شركة ألمانية لتجهيزها بالقابلوات

بغداد /متابعة المدى

وقعت وزارة الكهرباء عقدا مع شركة ألمانية لتجهيزها بقابلوات لثلاث محطات ثانوية، فيما أشارت إلى فتح عطاءات الشركات المتقدمة لتنفيذ محطة كهرباء السماوة الغازية. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس إن العقد المذكور أبرم مع شركة لوثاردت الألمانية لتجهيزها بنهايات قابلو للمحطات الثانوية في شرق الرمادي، والخالص، وبعقوبة الشرقية "، مشيرا إلى أن "كلفة العقد بلغت ٤٦١ ألف يورو. وأضاف المدرس أن مدة التجهيز هي عشرة أسابيع من وقت صدور الاعتماد، مبينا أن العقد من شأنه فك الاختناقات الحاصلة في المحطات الثلاث المذكورة".وفي السياق ذاته أشار المدرس إلى أن "الوزارة فتحت عطاءات الشركات المتنافسة على تنفيذ مشروع محطة كهرباء السماوة الغازية، وخلال مدة تنفيذ ١٨ شهرا"، لافتا إلى أن أربع شركات هي كاما التركية، والمقاولون العرب، وميتكا اليونانية، ودايو الكورية تقدمت للمنافسة".

وأكد المدرس أن اللجنة ستقوم بدراسة هذه العروض في غضون أسبوعين لرفع توصياتها إلى الوزارة ليتم لاحقا إحالتها إلى إحدى هذه الشركات".

وبين المدرس أن المشروع يتضمن نصب أربع وحدات توليدية، طاقة كل وحدة منها ١٢٥ ميغاواطا، وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط"، موضحا أن "المعدات مجهزة من شركة جي أي الأمريكية". وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد أعلن، في الـ٢٥ من آذار الماضي أن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية لدول الجوار خلال العام المقبل٢٠١٣، مبينا أن إنتاج الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، وستصل خلال العام المقبل إلى ٢٠ الف ميغاواط.

الزراعة تطالب بتشكيل لجنة متخصصة لتسويق التمور

☐ بغداد /المدى

طالبت وزارة الزراعة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة متخصصة في عملية تسويق محاصيل التمور في البلاد، لافتة الى أن العملية تقع خارج تخصصاتها.

وقال مدير عام الهيئة العامة للنخيل بوزارة الزراعة كامل مخلب الدليمي بحسب(أكانيوز) ان الحكومة مطالبة بتشكيل لجنة مشتركة من وزارتي التجارة والزراعة تمتلك صلاحيات شراء المخازن المبردة التي تحافظ على محاصيل التمور من التلف.وأضاف الدليمي أن لدى العراق مشكلة كبيرة في عملية تسويق محاصيل التمور خاصة في ظل وجود مشاكل كبيرة في عملية القطع غير المدروس للنخيل من قبل المزارعين"، مشيراً الى أن "تسويق التمور يقع ضمن تخصص وزارة التجارة، غير أنها لا تملك البنى التحتية التي تستطيع من خلالها توسيع دائرة تسويق وبيع التمور".وكان إنتاج العراق للتمور قد بلغ خلال الموسم الماضي ١٤٠ ألف طن، فيما بلغت نسبة التلف من ذلك الإنتاج أكثر من ٣٠ ألف طن بسبب سوء التخزين.

وكانت وزارة الزراعة قد خصصت ٧٥٠ مليون دينار لإعادة تأهيل بساتين النخيل في محافظات (بغداد وديالى وبابل وكربلاء والبصرة وذي قار).

يذكر أن الهيئة العامة للنخيل التابعة لوزارة الزراعة العراقية كانت قد اعترضت في وقت سابق على حجم تخصيصاتها المالية للعام الحالي التي بلغت ملياري دينار، وطالبت بتخصيص ٤ ملايين دينار لها كأقل تقدير.

النزاهة النيابية تبدأ قريباً التحقيق في نفقات قمة بغداد

☐ بغداد /المدى

طالبت لجنة النزاهة النيابية الجهات التنفيذية بتفاصيل عن العقود والملفات الخاصة بصرفيات قمة بغداد مبينة أنها ستبدأ حال وصول تلك الملفات دراستها للوقوف على حقيقة الفساد أو عدمه.

وانعقدت القمة يوم ٢٩ آذار الماضي في بغداد، حيث أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في مؤتمر صحفي بعد انتهائها أن تكلفة اجتماعات جامعة الدول العربية السنوية بلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار.

وكشفت لجنة النزاهة النيابية في وقت سابق عن هدر للمال في عملية تأهيل خمسة فنادق في بغداد خصصت لاستقبال وفود القمة العربية ابرزها فندق عشتار شيراتون وفندق الرشيد.وقال عضو اللجنة طلال الزوبعي بحسب(أكانيوز) إن "لجنته طلبت من الجهات المعنية بالسلطة التنفيذية تزويدها بالعقود والملفات الخاصة بصرفيات قمة بغداد وسنجري حال وصولها دراسة تفصيلية لمعرفة حجم الفساد وهدر الأموال".

وأوضح الزوبعي أن "لجنة النزاهة ستحيل الملفات التي تثبت فيها شائبة فساد الى المحاكم العراقية كما حصل في ملف تأهيل الفنادق في بغداد". وبين الزوبعي ان "لجنة النزاهة تنتظر قرار القضاء العراقي بشأن الملفات التي احيلت اليه في وقت سابق والمتعلقة بفساد تأهيل الفنادق الخمسة".

ويعاني العراق من معدلات فساد كبيرة تشمل غالبية مؤسساته الرسمية، وقد احتلت البلاد المرتبة الـ١٧٥ من بين ١٨٢ دولة في مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠١١.

لجنة نيابية تستدعي الغضبان لإنهاء قراءة تقرير ميناء مبارك

☐ بغداد /المدى

أعلنت لجنة الخدمات النيابية أنها استدعت رئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان لاستكمال قراءة التقرير الحكومي بشأن ميناء مبارك الكويتي.

وقال عضو لجنة الخدمات إحسان العوادي بحسب (أكانيوز) ان اللجنة أرسلت كتاباً رسمياً إلى مكتب الغضبان تدعوه للحضور إلى اللجنة خلال هذا الأسبوع لاستكمال قراءة التقرير الحكومي بشأن ميناء مبارك".

وأضاف العوادي أن لجنة الخدمات تسعى إلى وضع حلول ناجعة ودبلوماسية لحل قضية التأثيرات السلبية المتوقعة على الموانئ العراقية". وأشار إلى أن العراق لم يطلب أبداً إلغاء العمل بميناء مبارك وإنما طلب العمل على توفير تنسيق بين الجانبين لمنع الأضرار الاقتصادية على الموانئ العراقية الخمسة.

وباشرت الكويت في السادس من نيسان الماضي من عام ٢٠١١، بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين لكنها تحسنت بعد حضور أمير الكويت إلى القمة العربية التي عقدت في العاصمة العراقية وإعادة افتتاح السفارة الكويتية في بغداد .

تشكيل لجنة لوضع آلية لتطوير المصارف الخاصة

☐ بغداد /المدى

أعلنت عضو اللجنة الاقتصادية النيابية نورة البجاري عن تشكيل لجنة برلمانية لتطوير ودعم المصارف الأهلية الخاصة لإعطائها الدور الفاعل في العملية الاستثمارية في البلاد.

وقالت البجاري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن لجنتها شكلت لجنة فرعية مكونة من بعض أعضائها ومن خبراء وبعض من ممثلي المصارف الأهلية لعقد اجتماعات موسعة وجلسات حوارية مكثفة للوقوف على أهم ما تعانيه المصارف الأهلية وإيجاد الحلول لها من اجل تطويرها ومساهمتها في بناء واستثمار البلد.

وأضافت: أن العملية الاستثمارية في العراق تحتاج الى مصارف رصينة متمكنة وذات رأسمال كبير وتعمل وفق التطور التكنولوجي المصرفي العالمي الحديث في سبيل تأدية عمل المستثمرين وتوفير مستلزماتهم، مؤكدا سنعمل جاهدين على تعديل بعض الفقرات الجوهرية لقانون الإستثمار والذي يخدم العملية الاستثمارية في العراق، وهذا ما سيعطي حافزا كبيرا للمستثمر للمجيء الى العراق.

وأشارت الى أن المصارف الخاصة تعاني من التدهور الكبير وعدم وجود عوامل تحفيزية وتشجيعية من قبل الحكومة الاتحادية والبنك المركزي إليها، مبينة ان القرار الذي صدر من قبل البنك المركزي بفرض الوصاية على مصرف الوركاء اثر وبشكل كبير على دور المصارف الأهلية نتيجة انعدام الثقة بها.